الأنباء
الاربعاء 8 فبراير 2017

1,5٪ نموا متوقعا للقطاع النفطي في 2018

الاحتياطيات النفطية الكويتية تكفي لـ 98 عاماً

محمود عيسى

قالت صحيفة الفجر الباكستانية إن الكويت تتمتع باقتصاد غني منفتح نسبيا، مع احتياطيات من النفط الخام تبلغ حوالي 102 مليار برميل، ما يجعلها تملك سابع أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم.

وقالت الصحيفة التي تصدر باللغة الانجليزية انه لما كان أكثر من 70٪ من مجموع السكان من الوافدين، فإن الفقر يكاد يكون معدوما في البلاد، وتستطيع الدولة توفير الرفاهية والموارد المالية السخية للمواطنين بسبب احتياطيات النفط الضخمة، التي ستستمر وفقا للمعدلات الحالية لمدة 98 عاما مقبلة، فيما تبلغ مدة احتياطيات الغاز فترة أطول تتجاوز 100 عام.

وأضافت الصحيفة أن الناتج المحلي الإجمالي الكويتي، الذي تقلص بنحو 1,3٪ في 2015، يتوقع أن يسجل هبوطا بنسبة 1,8٪ في 2016، على وقع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القطاع النفطي، وفقا لتقرير بنك الكويت الوطني. ومع ذلك، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي تحسنا ليصل إلى 2,7٪ في عام 2017، فيما يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الى 4٪ خلال الفترة بين عامي 2017 و2018. وتوقعت الصحيفة أيضا أن يستأنف القطاع النفطي نموه بحوالي 1,5٪ في عام 2018، بينما تشير توقعات صندوق النقد الدولي الى نمو اقتصادي متواضع خلال عامي 2017 و2018، فيما يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 2,7٪ و2,5٪ على التوالي في العامين المذكورين.

الكويت تمتلك 102 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام

الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد يرتفع إلى 2,7٪ في 2017

ومضت الصحيفة الى القول إن النفط يشكل 95٪ من عائدات التصدير، و95٪ من الإيرادات الحكومية، حيث تسهم بأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر الصادرات الصافية حافزا إيجابيا للنمو الشامل. أما الأصول الأجنبية، بما في ذلك صندوق الثروة السيادية، فتقدر بنحو 600 مليار دولار.

وتحدثت الصحيفة عن الاقتصاد غير النفطي فقالت انه صغير وتمثل قطاعات الخدمات والمرافق والإدارة العامة والدفاع، الدافع الرئيسي لنموه. ومع ذلك، فإن السلطات تحاول تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتحسين توليد الإيرادات المالية.

«كفيك»: العجز قد يصل إلى 16٪ من الناتج المحلي لـ 2017/ 2018

قال تقرير صادر عن شركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) ان الكويت أعلنت عن خطة التنمية «كويت جديدة 2035» والتي تم الإعلان فيها عن زيادة مصاريف الميزانية لسنة 2017/ 2018 المقدرة على أساس سعر 45 دولارا للبرميل النفطي بنسبة 5,3٪ عن العام السابق والتي ستتضمن عجزا ماليا قدره 6,6 مليارات دينار، وهذا يمثل 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع من قبل اكسفورد لعام 2017.

ولفت التقرير الى ان بعض نواب البرلمان سعى الى تقييد يد الحكومة في فرض رسوم جديدة او إلغاء الدعم عن المواطنين تنفيذا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعلنته الحكومة في 2016 والتي بدأت بالفعل تطبيقه خلال الشهور الماضية، وذلك لتعزيز مالية الدولة ومواجهة تداعيات هبوط أسعار النفط.

وإلى نشاط سوق الكويت للاوراق المالية خلال شهر يناير الماضي، قال التقرير ان المؤشر الوزني ارتفع بنسبة 12,44٪ بقيادة قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية. وكانت جميع قطاعات السوق إيجابية بفضل أداء الأسهم الصغيرة نسبيا والتي تفوق أداؤها على الأسهم الكبيرة، ما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 18,86٪.

وفي الأسواق العالمية، ذكر التقرير ان أسواق الأسهم العالمية سجلت أداء إيجابيا خلال شهر يناير، حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسهم العالمية بواقع +2,35٪. في الولايات المتحدة الأميركية، اتخذ الرئيس الأميركي الجديد قرارات تنفيذية خلال أول اسبوعين من رئاسته بأن تنسحب الولايات المتحدة بموجبه رسميا من اتفاق تجارة الشراكة عبر المحيط الهادئ والتي تربط الولايات المتحدة واستراليا وكندا واليابان وثيتنام وسبعة حلفاء آخرين ضد تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني.

كما وقع ايضا قرارات حظر مؤقت وإغلاق الحدود على معظم اللاجئين ووقف تأشيرات دخول الولايات المتحدة من 7 دول شرق أوسطية وأفريقية، وعلى الرغم من هذه القرارات الصارمة وضعف البيانات الاقتصادية والتي جاءت اقل من المتوقع أغلق مؤشر S&P500 مرتفعا بنسبة 1,8٪.

«الوطني»: البورصة القطرية تتأثر بترشيد الإنفاق وشح السيولة في 2016

اشار تقرير بنك الكويت الوطني الى الركود الذي اصاب بورصة قطر خلال العام 2016، غير أنها سجلت تحسنا نسبيا منذ بداية العام 2017 حتى الآن. وظل أداء البورصة عند مستوى أقل من أسواق دول الخليج خلال العام. وعلى الرغم من أن اقتصاد قطر يعد الأسرع نموا في المنطقة بمتوسط متوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 5,5٪ خلال العامين المقبلين مقارنة بمتوسط دول الخليج البالغ 2,9٪، غير أن ترشيد الإنفاق الحكومي وشح السيولة ألقيا بظلالهما على الثقة في السوق ونتائج الشركات، إلا أن البورصة استطاعت أن تنهي تداولات العام بتسجيل تحسن على خلفية قرار أوبيك بشأن خفض الانتاج ودعم أسعار النفط خلال شهر ديسمبر.

وعلى الرغم من انتعاش البورصة القطرية خلال الربع الثالث من العام 2016 إلا أنها لم تسجل أي زيادات خلال العام، إذ ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0,1٪ فقط خلال العام ليظل متراجعا عن مؤشر مورغان ستانلي لدول الخليج الذي ارتفع بواقع 5,1٪، وتأثرت بورصة قطر كأسواق المنطقة بتراجع أسعار النفط إلى أقل مستويات تراوحت في نطاق الـ 20 دولارا للبرميل في مطلع العام. واستطاعت المؤشرات في معظم تلك الأسواق أن تستعيد نشاطها فور تعافي أسعار النفط باستثناء مؤشر بورصة قطر الذي لم يستطع ان يحافظ على زخمه كسائر مؤشرات أسواق دول الخليج.

وقال التقرير ان ترقية بورصة قطر إلى الأسواق الناشئة من قبل مؤشر FTSE ساهمت في التأثير إيجابا على أدائها ولكن لفترة قصيرة، إذ شهدت أسهم بورصة قطر أداء قويا في الأسابيع التي سبقت الترقية إلا أنها لم تحافظ على هذا الانتعاش واستمرت بالركود خلال العام 2016، وكان من المفترض أن تساهم الترقية خلال شهر سبتمبر في جذب ما يتجاوز 500 مليون دولار من خلال الصناديق الساكنة فقط. وبالفعل فقد شهدت التدفقات الأجنبية إلى بورصة قطر تسارعا ملحوظا خلال النصف الثاني من العام 2016 لتصل إلى متوسط 212 مليون دولار في الشهر مقارنة بالنصف الأول من العام 2016 عند 81 مليون دولار وذلك حسب ما أشارت إليه المجموعة المالية هيرميس.

ترقية بورصة قطر للأسواق الناشئة ساهمت في التأثير إيجاباً على أدائها

وأكد التقرير استعادة البورصة قوتها خلال أواخر العام 2016 على خلفية اتفاقية أوبيك بشأن خفض الانتاج لتحافظ على قوتها حتى الآن دخولا بالعام 2017. ولم يكن لبيع أصول الأسواق الناشئة الأمر الذي يعزى جزئيا لفوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية أثر كبير على بورصة قطر. إذ أشارت البيانات إلى ان التدفقات الأجنبية منذ فترة الانتخابات حافظت على قوتها، واستقرت قيمة الرسملة عند 153 مليار دولار بحلول نهاية ديسمبر بعد أن أضافت 1,6 مليار دولار خلال العام.

مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

	المؤشر العام (النمو السنوي٪)	قيمة الرسملة في السوق (مليار دولار)	نسبة سعر السهم إلى ربحيته	متوسط التحركات اليومية (مليون دولار)	نمو الأرباح (النمو السنوي٪)
	31 ديسمبر 2016			2016	التسعة أشهر الأولى من العام 2016
البحرين	0,4	19	11,2	2	-5
الكويت	2,4	84	15,8	46	-6
عمان	6,3	22	11,5	9	5
قطر	0,1	153	14,2	77	-11
السعودية	4,7	447	17,6	1,194	-5
أبوظبي	5,6	223	12,4	237	-1
دبي	12,1				
دول مجلس التعاون الخليجي		951	-	1,553	-

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وتومسون رويترز ايكون

قطر قد لا تصدر سندات دولية هذا العام

الدوحة ـ رويترز: أعلن وزير المالية القطري علي العمادي إن حكومة بلاده قد لا تصدر سندات دولية هذا العام بسبب الارتفاعات التي سجلتها أسعار النفط العالمية في الآونة الأخيرة والتي عززت إيرادات الدولة.

وقال العمادي للصحافيين إن احتمال عدم إصدار سندات هذا العام يأتي في ضوء المستويات الحالية لأسعار النفط، لافتا إلى أن موازنة الدولة تقترب من نقطة التعادل في الوقت الراهن.

وأضاف أن قطر لن تستخدم أصول صندوق ثروتها السيادي لسد العجز لأن الإحجام عن ذلك يحقق للحكومة المزيد من الانضباط المالي.

مليون برميل يومياً خرجت من الأسواق العالمية

بهبهاني: 90٪ التزام «أوبيك» بخفض الإنتاج

أحمد مغربي

قال الخبير النفطي د.عبدالسميع بهبهاني ان درجة الالتزام بخفض إنتاج منظمة «أوبيك» وصل الى 90٪ في حين وصلت نسبة الخفض من خارج المنظمة إلى 10٪ فقط، لتصل نسبة الخفض منذ بداية العام حتى الآن الى أكثر من مليون برميل يوميا، مؤكدا ان الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بدأت تشعر بجدية اتفاق خفض الإنتاج النفطي.

وأوضح بهبهاني خلال الندوة التي أقامها عضو المجلس البلدي د.حسن كمال تحت عنوان «النفط الصخري تحد ام سند»، ان ارتفاع أسعار النفط مؤخرا، الأمر الذي ادى الى تزايد ابراج النفط الصخرى لا يدعو للقلق لاسيما ان التخوف الحقيقي يأتي من زيادة الإنتاج الصخري على أرض الواقع.

وذكر ان عمر آبار النفط الصخري تمتد الى 7 سنوات، مؤكدا ان خطورة «الصخري» عندما تكون ابراج الحفر استكشافية استثمارية تحقق إنتاج فعلي على المدى القصير، موضحا أن أغلب آبار الصخري مضللة وان تفاعل السوق معه نفسي اكثر منه فعلي. وقال ان التخوف من النفط الصخري غير منطقي ولا يمثل تهديدا، مؤكدا ان التزام دول «أوبيك» بخفض الإنتاج يمثل التهديد الاكبر للدول الصناعية الكبرى، موضحا ان أسعار النفط الحالية وارتفاعها عن مستويات 55 دولارا تعبر عن الوضع الحقيقي للسوق.

د.عبدالسميع بهبهاني خلال الندوة

التخوف من النفط الصخري غير منطقي ولا يمثل تهديداً للنفط التقليدي

الطاقة البديلة لن تغطي 18٪ من احتياجات العالم في المستقبل

ولفت الى ان اميركا تمتلك كميات هائلة من النفط الصخري في مختلف المناطق، وان 48 ولاية بها حقول تحتوي على كميات ضخمة من النفط الصخري، موضحا ان 80٪ من النفط الصخري غاز والـ 20٪ المتبقية زيت نفطي.

واشار الى ان 10٪ من مخزون الولايات المتحدة من الغاز الصخري من غاز الميثان، لافتا الى انها تمتلك نحو 750 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

الطاقة البديلة

وتطرق بهبهاني الى الطاقات البديلة حيث قال ان بحوث الطاقات البديلة بدأت منذ ما يزيد على 20 عاما ولن يكون لها تأثير كبير على النفط التقليدي لاسيما انها لم تغط إلا 10٪ حتى الآن من احتياجات الطاقة عالميا، مشيرا الى ان عددا من دول العالم خفضت استثماراتها للطاقة البديلة في الصين واليابان واوربا، وهو ما يؤكد تراجع الاستثمارات في ذلك الجانب.وقال ان الطاقة البديلة الحالية لن تغطي ما يزيد على 18٪ من احتياجات العالم من اجمالي الطاقات المستخدمة وهي نسبة تعتبر ضئيلة للغاية، مؤكدا ان استخدام الطاقة البديلة في استخراج النفط تعتبر صعبة حاليا.

وقال ان النفط الرملي وهو عبارة عن فحم زيتي ويتركز في كندا بنسبة 80٪ من المخزون النفطي لكندا من تلك النوعية ما يقدر بـ 150 مليار برميل وتعتبر كندا المصدر الاكبر للولايات المتحدة من النفط قبيل الاكتشافات الصخرية هناك.

«الغرفة»: تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلن مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بغرفة تجارة وصناعة الكويت عن إطلاق مشروع «تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ـ الدفعة الثانية» وذلك بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذي يهدف إلى المساهمة في بناء قاعدة صلبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالكويت من خلال تدريب وتأهيل المبادرين وأصحاب الأعمال وبناء مهاراتهم وقدراتهم المعرفية وإعدادهم كأرباب أعمال، ويعتبر هذا المشروع من المشروعات الطموحة ذات البعد الوطني التي تساهم في بناء قدرات وتعزيز مهارات المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تصميم البرنامج على النحو الذي يتمكن المشاركون فيه من الحصول على جرعات من المهارات الأساسية والمتقدمة اللازمة لانشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحتوي البرنامج على خمس مراحل لمدة خمسة أسابيع خلال شهري فبراير ومارس لعام 2017، يحصل المشارك بعدها على «دبلوم ريادة الأعمال».

يذكر أن محاضرين من البنك الدولي سيشاركون في تقديم المرحلة الأولى من هذا البرنامج، حيث يعد البنك الدولي من الجهات العالمية المرموقة والنشطة في مجال تأهيل المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يشارك أيضا عدد من الخبرات المحلية والعربية. ويتناول البرنامج عددا من المهارات الاساسية للمبادرين لتدريبهم على كيفية الاستفادة من الفرص التجارية المناسبة وكيفية تحقيق الربح في مؤسساتهم وأساسيات إعداد خطط العمل وخطط تنمية أعمال مشاريع المبادرين بنجاح.

كما سيتم عرض القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتبارات القانونية الرئيسية عند إنشاء الشركات وكيفية حفظ حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتعلقة بمشاريع المبادرين. وسيتم كذلك تدريب المبادرين على إعداد خطة عمل وإدارة المشروع ومهارات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وأساليب التسويق بما في ذلك التسويق الالكتروني.

المستويات القياسية تعيد تشكيل قطاع المرافق

329 مليار يورو حجم أنشطة الدمج والاستحواذ في قطاع المرافق عالمياً

أشار تقرير صادر عن شركة «آيه تي كيرني» ان العام الماضي سجل مستويات قياسية لأنشطة الدمج والاستحواذ في قطاع المرافق العامة على مستوى العالم، بإجمالي حجم صفقات بلغ 329 مليار يورو، مع توقع استمرار هذا النمو في العام الحالي وإعادة تشكيل القطاع.

ولفت التقرير الى أن هذا التحول يبرز بشكل خاص في أوروبا، حيث يقود المستثمرون الماليون أنشطة الصفقات ويكسرون قالب سلسلة القيمة في مجال الطاقة. وفي المقابل، شهدت القيمة السوقية للشركات والمرافق العامة في الأميركتين انتعاشا، ما حفز إتمام موجة من عمليات الدمج. في حين نشطت الشركات الآسيوية على نحو متزايد في أنشطة الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود.

وقال التقرير ان على شركات المرافق في الشرق الأوسط أن تدرك إيجابيات عمليات الدمج والاستحواذ العالمية، خاصة في أوروبا التي هي حاليا في طليعة التحول في مجال الطاقة العالمي وتعريف نماذج الأعمال المستقبلية للقطاع، من جهة أخرى، ستعرض عمليات الخصخصة وتحديدا في المملكة العربية السعودية في قطاع الطاقة والمياه فرصا كبيرة للمستثمرين الدوليين خلال السنوات المقبلة. وقد لعبت مساهمات المستثمرين الماليين وانخفاض القيمة السوقية لشركات المرافق العامة في أوروبا دورا في تغيير النموذج التقليدي المتكامل. حيث يتم تقسيم شركات المرافق العامة وتصفية الأصول منخفضة الأداء ضمن قطاعات توليد ونقل وتوزيع الطاقة، ولعل الصفقات المؤخرة لشركتي E.ON وRWE هي أمثلة على تواجد الشركات المنبثقة وكيفية كسر الشركات الرائدة لنموذج أعمال المرافق العامة المتكامل.

وأوضح التقرير انه في سوق مالية تعاني من انخفاض قيمة العملة وتفشي حالة عدم اليقين تعتبر المرافق العامة فرصة استثمارية مثيرة للاهتمام. وهناك 7 مبررات للقيام بصفقات قوية في مجال المرافق العامة هذا العام. ويحتاج المستثمرون وشركات المرافق على حد سواء إلى اتخاذ قرارات صعبة وتطوير نماذج الأعمال الجديدة للاستفادة من أنشطة الدمج والاستحواذ ودفع القيمة السوقية في مجال الطاقة التي تتعرض لضغوط تنظيمية وتنافسية مستمرة.

وقد كانت أنشطة الصفقات العالمية في مجال الطاقة المتجددة محركا قويا. ويستمر المستثمرون في زيادة قيم أصولهم في مجال الطاقة المتجددة، من خلال عمليات الدمج والاستحواذ التي تحقق وفورات الحجم والتميز التشغيلي. حيث ارتفعت صفقات الدمج والاستحواذ في هذا المجال بنسبة 60٪ بين عامي 2010ـ 2015، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومع ذلك، هناك احتمال بعودة التركيز على البنية التحتية للطاقة التقليدية، تزامنا مع الخطط التي أعلن عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب للطاقة، وبالتالي تعزيز القيم السوقية للمرافق الحالية والبنية التحتية في أميركا الشمالية. وسيؤدي هذا إلى زيادة الحوافز ودفع التآزر من خلال الدمج كما تبين من عمليات الاندماج الكبرى في عام 2016.

الإجراءات المعقدة تهوي بإصدار الصكوك في المنطقة

قال تقرير صادر عن وكالة «إس آند بي جلوبال» للتصنيفات الائتمانية ان تراجع السيولة في الأنظمة المصرفية الخليجية ليس هو السبب الرئيسي وراء تراجع إصدارات الصكوك في السنوات الأخيرة، وإنما الإجراءات المعقدة التي تمر بها مراحل الإصدار.وأشار التقرير الصادر بعنوان: «هل كان انخفاض السيولة في دول الخليج هو السبب الرئيسي وراء تراجع إصدارات الصكوك؟» الى أن السيولة في دول الخليج تبقى بمستوى كاف مقارنة بالمستوى العالمي، وأن تراجع الدعم في البيئة الاقتصادية يؤدي إلى تقليل فرص الإقراض، مما قد يشجع البنوك على إعادة توزيع بعض أصولها على سوق السندات والصكوك، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة طفيفة في حجم الإصدارات. وقال التقرير ان قرار التوجه نحو إصدار الصكوك أو السندات يقع بشكل مطلق على عاتق المصدر وعلى العديد من العوامل. وهذه تتضمن كلفة الإصدار، وقدرة السوق على استيعاب المعاملة، وقاعدة المستثمرين المستهدفة من قبل المصدر، ومدى جاهزية البيئة التنظيمية والقانونية لدى المصدر لإصدار الصكوك، وتعقيدات هيكلة الصكوك.

وأشار الى ان هناك عوامل رئيسية يمكن أن تؤدي إلى توسيع قاعدة إصدار الصكوك، تكمن في زيادة معرفة أسواق الدول الغربية بالصكوك، والقيام بتوحيد أكبر لمواصفات الوثائق القانونية وتفسير الأحكام الشرعية، أو على الأقل إنشاء برامج كبيرة للإصدار، وفقا لاقتراح بعض المشاركين في السوق.